خالد الروضان متوسطا أعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

بعد لقائها مع وزير التجارة والصناعة

«المحاسبين»: الوزير الروضان حرك مياه المهنة الراكدة

فيصل الطبيخ

قال رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية فيصل الطبيخ إن قانون مدققي الحسابات الذي أقر في المداولة الأولى بمجلس الأمة، وفر ملاءمة تشريعية ملحة من شأنها تنظيم مهنة المراقبين بما يواكب التطورات التي طرأت على المهنة عالميا وإقليميا منذ صدور التشريع السابق في عام 1981.

تصريحات الطبيخ جاءت بعد اللقاء الذي جمع أعضاء الجمعية أخيرا بحضور وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان.

وأضاف الطبيخ ان القانون الجديد حرك مياه المدققين الراكدة بآليات تشريعية وفرت معالجات مستحقة تساعد في تنظيم هذه المهنة وفقا لآخر التطورات التي استجدت عليها عالميا، مشيرا إلى أن القانون الجديد عالج بكفاءة عالية الثغرات التي كانت موجودة في القانون السابق.

وشارك في اللقاء أعضاء مجلس الإدارة والأعضاء المنتسبين بالجمعية، حيث أبدوا ارتياحا واسعا من القانون الجديد وتنظيماته المتطورة، منوهين إلى تفاؤلهم بالمرحلة وما تضمنته للمهنة من إنجازات غير مسبوقة.

وذكر الطبيخ انه تم خلال اللقاء مع الروضان استعراض مشاريع القوانين الاقتصادية والتجارية محل المناقشة النيابية وفي مقدمتها تعديلات قانون الشركات ومراقبي الحسابات والمناقصات العامة.

وأشار إلى دور الجمعية كعضو فعال بهيئة المحاسبة لدول مجلس التعاون الخليجي والجهود التي يقوم بها ممثل الجمعية في مجلس ادارة الهيئة د.فالح العازمي نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة.

ووصف الطبيخ اللقاء مع الروضان بجولة الفكر المثمرة بفضل ما تضمنته من مناقشات واسعة حول التطورات التي استجدت على البيئة المحلية تشريعيا وإجرائيا في عهد الوزير الروضان ومن بينها ما يتعلق بمهنة المحاسبة والمراجعة.

ولفت إلى أن النقاش تطرق إلى ملاحظات الجمعية على قانون مزاولة مهنة مراقبي الحسابات، حيث أكد الوزير متابعتها ومعالجتها.

وأنهى الطبيخ تصريحه بالثناء على إنجازات وزير التجارة والصناعة خالد الروضان وحرصه على اللقاء بصفة سنوية مع الجمعية.

«التجارة»: 347 مخالفة تجارية خلال مايو

قالت وزارة التجارة والصناعة إن قطاع الرقابة التجارية وحماية المستهلك سجل 347 مخالفة على محلات تجارية خلال شهر مايو الماضي.

وأضافت الوزارة في بيان صحافي أمس ان المخالفات سجلت خلال الكشف على 1221 محلا تجاريا أثناء رقابة المفتشين لعدد 66 جمعية تعاونية و70 بسطة للخضراوات والفواكه إضافة إلى استقبال 1363 شكوى استفسار.

وبينت أن المخالفات المضبوطة جاءت من خلال عدم وجود لائحة أسعار أو تغيير بلد المنشأ وغيرها من المخالفات التي تمت إحالتها الى الجهات المختصة.

وذكرت أن مركز الطوارئ وجه 38 إنذارا لعدد من المحلات التجارية كما ان إدارة حماية المستهلك سجلت 17 حالة استدعاء سيارة ودراجة نارية لخلل فني وأعطال متنوعة.

وأفادت بأن مركز الأندلس التابع لإدارة حماية المستهلك سجل 87 ترخيصا لعروض معلنة وتخفيضات وتنزيلات برسوم محصلة بلغت 15155 دينارا.

وأشارت إلى أن مركز مجمع الأڤنيوز أصدر 104 تراخيص ما بين تنزيلات وتخفيضات وهدايا مجانية وعروض متنوعة برسوم بلغت نحو 11480 دينارا، فضلا عن تسجيل قسم العروض المجانية 157 عرضا بقيمة رسوم محصلة 16775 ألف دينار.

الشيخ محمد الجراح متسلما درعا تكريمية من د.محمود محيي الدين بحضور د.أحمد أبو الغيط ونيكولا دي سانتيس وستيفانو بوفاجني

على هامش انعقاد القمة المصرفية العربية ـ الدولية لعام 2019

الجراح: 3,5 تريليونات دولار موجودات القطاع المصرفي العربي في الربع الأول

الشيخ محمد الجراح يلقي كلمته

الشيخ محمد الجراح في لقطة جماعية خلال تسلمه درعا تكريمية من جوزيف طربية

القطاع المصرفي العربي مساهم كبير في تمويل الاقتصادات العربية رغم الاضطرابات الأمنية والاقتصادية في عدد من الدول

شارك رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي «KIB» واتحاد المصارف العربية، الشيخ محمد جراح الصباح، في حفل افتتاح القمة المصرفية العربية ـ الدولية لعام 2019 والتي عقدت مؤخرا في روما تحت عنوان «الحوارات المتوسطية العربية ـ الأوروبية من أجل منطقة اقتصادية أفضل»، وذلك بحضور مجموعة من وزراء ومحافظو بنوك مركزية، وممثلون من كبار المسؤولين التنفيذيين في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وقادة من المصرفيين وصناع القرار المالي، إلى جانب نخبة من ممثلي القطاعين العام والخاص.

ولقد ناقشت القمة قضايا تهم المجتمع المصرفي والاقتصادي العربي والدولي، مع التركيز بشكل أساسي على الجوانب المالية والمصرفية في المنطقة المتوسطية بمشاركة مجموعة من المتحدثين الرئيسيين ومنهم النائب الأول لرئيس مجموعة البنك الدولي لأجندة التنمية لعام 2030 د.محمود محيي الدين، والأمين العام لجامعة الدول العربية د.أحمد أبو الغيط، ورئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في قطاع الشؤون السياسية والأمنية بحلف الناتو نيكولا دي سانتيس، بالإضافة إلى وكيل وزارة الخارجية للشؤون الإقليمية في إيطاليا ستيفانو بوفاجني.

وبهذه المناسبة، قال الجراح: «لقد اخترنا عقد هذه القمة في روما التي شكلت على مدار العقود الماضية نقطة الارتكاز في دفع مسيرة الحوار العربي الأوروبي، ومد جسور التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحضاري والعلمي بين كافة المدن المتوسطية، وها هي اليوم تستضيف هذا الحوار المصرفي العربي المتوسطي استكمالا لهذا الدور، وذلك إيمانا منها بمبادرة اتحاد المصارف العربية، في تعزيز وتطوير التعاون بين المصارف الأوروبية والمصارف العربية، خصوصا ان التطورات التي يشهدها العالم من حروب تجارية، وعقوبات، ومقاطعة، وغيرها أصبحت تشكل مصدر قلق كبير على مؤسساتنا المالية واقتصاداتنا، وحتى على علاقاتنا مع دول الجوار».

وأضاف أن القمة المصرفية العربية الدولية التي يعقدها الاتحاد مداورة بين عواصم القرار الدولية في باريس ولندن وروما وبرلين وبودابست وغيرهما من العواصم الدولية، ليست إلا رسالة نحاول من خلالها تكريس التعاون المصرفي العربي ـ الأوروبي، إلى جانب تعميق العلاقات مع صناع القرار والمشاركة فيه، والاستفادة من الخبرات والكفاءات وتبادل التجارب، وصولا إلى حوار مستدام جوهره بناء قاعدة من العلاقات الاقتصادية والمصرفية والمالية، على أسس متينة عنوانها حوار سياسي واقتصادي على مختلف المستويات، وإقامة منطقة سلام واستقرار في منطقة البحر المتوسط.

وأشار الجراح إلى بعض المؤشرات المهمة حول القطاع المصرفي العربي الذي يضم 650 مصرفا، حيث بلغت موجوداته المجمعة 3,5 تريليونات دولار في الربع الأول من العام 2019، وأصبحت بالتالي تشكل 140٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي العربي، وهي نسبة مرتفعة جدا. كما بلغت الودائع المجمعة حوالي 2,2 تريليون دولار ما يعادل 80٪ تقريبا من حجم الاقتصاد العربي، وبلغت حقوق الملكية حوالي 410 مليارات دولار محققة نسبة نمو حوالي 2٪ عن نهاية العام 2017، مضيفا أن هذه التقديرات تشير إلى أن حجم الائتمان الذي ضخه القطاع المصرفي العربي قد بلغ 1,9 تريليون دولار، وهو ما يشكل نحو 70٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي العربي. كما تدل هذه الأرقام على المساهمة الكبيرة التي يقوم بها القطاع المصرفي العربي في تمويل الاقتصادات العربية على الرغم من استمرار الاضطرابات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في عدد من الدول العربية.

يذكر أن اتحاد المصارف العربية يتطلع دائما إلى أن يكون قطاعه المصرفي العربي بمنأى عن أي صراعات أو تطورات قد تعيق دوره الاقتصادي والاجتماعي، وأن يبقى جسر تواصل متينا مع المؤسسات المصرفية والمالية الدولية، ومنصة للحوار حول كل ما يهم مسيرة العمل العربي المشترك. كما أن القطاع المصرفي العربي حريص أيضا على تعزيز تبادلاته المصرفية في أوروبا في إطار رؤية أشمل لتنمية العلاقات وتعزيز الانفتاح والتعاون المصرفي والمالي واستثمار الفرص التي يتيحها هذا التعاون في طمأنة المستثمرين وتنشيط الاقتصاد، خصوصا في ضوء قطاع مصرفي متطور ومنفتح على العالم، ويعمل ضمن ضوابط أكثر تشددا ويحقق بيانات إيجابية.

الصراع بين أميركا والصين تكنولوجي.. وليس تجارياً

محمود عيسى

ذكرت مجلة الايكونوميست البريطانية أن التوترات بين الولايات المتحدة والصين تفاقمت الأسبوع الماضي، حيث فرضت الولايات المتحدة عقوبات على 5 شركات تكنولوجية صينية. وهذه المرة كان التركيز على الشركات المعنية بالحوسبة التي تقوم على التكنولوجيا الفائقة.

وقالت المجلة في مقال بقلم كبير الاقتصاديين سيمون بابتيست انه بات واضحا الآن أكثر من أي وقت مضى صحة ما كانت تناقشه «وحدة ايكونوميست انتلجنس» منذ فترة وهو أن ما يسمى بالحرب التجارية الأميركية ـ الصينية لا يتعلق في واقع الأمر بالتجارة، بل يستهدف التكنولوجيا. وإذا كانت التعريفة الجمركية والموازين التجارية الثنائية هي القضية الأساسية حقا، فسيكون من الممكن إيجاد حل ووضع التصورات لتخفيف التوترات. ولكن التوصل الى تفاهم حول التكنولوجيا أصعب بكثير، لأنها لم تعد مجرد قطاع واحد ـ بل إنها تشمل كل شيء في جميع القطاعات من الاقتصادية إلى القوة العسكرية والقوة الناعمة.

ومضت الايكونوميست الى القول ان سيناريو الكابوس بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، وفي الواقع للاقتصاد العالمي، هو السيناريو الذي تتحول فيه الولايات المتحدة والصين إلى مجالين تكنولوجيين منفصلين، تضطر الشركات والأفراد في ظلهما لاختيار العالم الذي ترغب في الاستمرار بالعمل فيه، حيث إن مثل هذا الانفصال المطلق بين العملاقين التجاريين ليس النتيجة الأكثر ترجيحا، لكنه مع ذلك احتمال قائم.

ومع ذلك، يقول الكاتب «ما زلت لا أملك رؤية واضحة لمدى سير الأمور في هذا الاتجاه. ففي الوقت الحالي، ربما يكون هذا أكبر خطر على الاقتصاد العالمي على مدى 5 سنوات مقبلة. ومن الملاحظ أن هناك تغييرا حادا في اللهجة التي تتخاطب بها الشركات، حيث كانت قبل 6 أشهر تشكو من مساوئ الحرب التجارية ولكنها لم تؤثر عليها بعد. أما الآن فإنها باتت تتحدث عن ضبط سلاسل التوريد، ومواجهة ارتفاع تكاليف التكنولوجيا ومن تباطؤ الابتكار، وأعتقد أن هناك الكثير من الأمور التي يجب التخطيط لها.

ضمن توسعها في دول مجلس التعاون الخليجي

«Shipa للتوصيل» تقدم خدماتها المعززة بأحدث التقنيات في الكويت

أعلنت Shipa للتوصيل، الشركة المتخصصة في تقديم خدمات التوصيل المحلية والنقل العابر للحدود في الشرق الأوسط، أن خدماتها التي تتضمن خدمات التوصيل في اليوم ذاته أو في اليوم التالي أو التوصيل حسب الطلب متاحة الآن في الكويت، فضلا عن توسعها أيضا في أسواق المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والبحرين، وذلك بعد النمو القوي الذي شهدته في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وكما هو الحال في باقي أنحاء الشرق الأوسط، تشهد الكويت نموا سريعا في مستويات الطلب على خدمات التوصيل الموثوقة ذات الأسعار المناسبة للبضائع من متاجر التجزئة التقليدية أو مواقع التجارة الإلكترونية، فضلا عن زيادة الطلب على خدمات توصيل الطرود المهمة من جميع الأحجام بدءا من بطاقات الائتمان وصولا إلى الأثاث، من قبل المستهلكين من الأفراد والشركات.

وقامت «Shipa للتوصيل» منذ انطلاقتها في دبي وحتى تاريخه بتسليم أكثر من مليون طرد، معززة من مكانتها كأفضل منصة متعددة الاستخدامات وسهلة الاستعمال لخدمات التوصيل.

وبهذه المناسبة، قال برهان بن مينا الرئيس التنفيذي لشركة «Shipa للتوصيل»: لقد تم تصميم Shipa للتوصيل خصيصا لتلبي احتياجات سوق الشرق الأوسط ويميزنا في هذا المجال معرفتنا العميقة بهذه الأسواق وتقنياتنا المتقدمة وخدماتنا الموثوقة. نحن نجعل من خدمات التوصيل أمرا سهلا للشركات والأفراد على حد سواء.

وتحظى الشركة بثقة متنامية في أوساط العملاء بما في ذلك المتاجر الإلكترونية والبنوك ومزودي خدمات الاتصالات والصيدليات وغيرها من الشركات التي تبحث عن خدمات توصيل آمنة وعالية الكفاءة.

وأضاف بن مينا: تدرك هذه الشركات تماما دور عمليات التسليم في التأثير على سمعتها ومكانتها، وبما أن مزودي خدمات التوصيل هم الوسيط الوحيد تقريبا بينها وبين العملاء، فإنها تولي اهتماما كبيرا لاختيار الشريك المناسب لضمان رضا عملائها.

يشار إلى أن «Shipa للتوصيل» تعتمد على التقنيات المتقدمة لتعزز من حصتها في السوق، كما تتبنى أحدث الابتكارات الرقمية لتسهيل عملية حجز خدمات التوصيل. وبات بإمكان الشركات في الكويت الاستفادة من سهولة الأدوات والحلول التي تقدمها الشركة والتي تشتمل على منصة سلسة الاستخدام وواجهات برمجة التطبيقات عبر الإنترنت والتحليلات التي تساعد هذه الشركات على إدارة عمليات التسليم وتحليل بيانات الأداء.

كما تتعاون «Shipa للتوصيل» مع شركات التجارة الإلكترونية لتسهيل تلبية الطلبات وخدمات التسليم والتحصيل، كما توفر العديد من المزايا للمستخدمين النهائيين، منها خدمات التسليم خلال ساعتين ومجموعة متنوعة من خيارات الدفع وخدمة العملاء المتاحة عبر الموقع الإلكتروني أو الهاتف.

وستعمل «Shipa للتوصيل» على تعزيز حصتها في سوق التوصيل للميل الأخير في الكويت بدعم من شركة أجيليتي أكبر مزودي الخدمات اللوجستية في المنطقة.